



المؤشرات النقدية في المملكة لشهر يوليو 2013 استقرار في الودائع، مقابل زيادة في القروض

- حافظ صافي القروض المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص على مساره الإيجابي. وسجل نمو القروض الاستهلاكية أعلى مستوى له على الإطلاق.
- بقي الحجم الإجمالي للودائع مستقرًا، لكن التحول إلى فئة الودائع تحت الطلب ظل مستمرًا. ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 82,5 بالمائة، مسجلًا أعلى مستوى له خلال 8 أشهر.
- حافظ عرض النقود الشامل على معدل نمو من خانتين. وتراجع فائض ودائع البنوك لدى "ساما" إلى أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2008.
- واصلت الموجودات الأجنبية ارتفاعها بسبب ارتفاع إيرادات النفط، لكن وتيرة تراكم الموجودات تباطأت.

نمو الكتلة النقدية في يوليو

جاءت البيانات النقدية والمصرفية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" متسقة مع رؤيتنا بأن أداء القطاع الخاص في المملكة لا يزال قوياً، حيث سجلت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص نمواً جيداً كما أن ارتفاع الإيرادات النفطية دعم الموجودات الأجنبية. كذلك انعكس هذا الأداء القوي من خلال ضخامة عرض النقود الذي حافظ على معدل نمو من خانتين على أساس المقارنة السنوية للشهر الحادي عشر على التوالي. وقد ارتفع معدل نمو عرض النقود الشامل (ن3) إلى 15 بالمائة على أساس سنوي (0,5 بالمائة على أساس شهري) في يوليو من 14 بالمائة في يونيو. كذلك زاد عرض النقود الأضيق (ن2)، الذي يشمل الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية والنقد المتداول خارج النظام المصرفي، إلى 15,9 بالمائة على أساس سنوي (0,7 بالمائة على

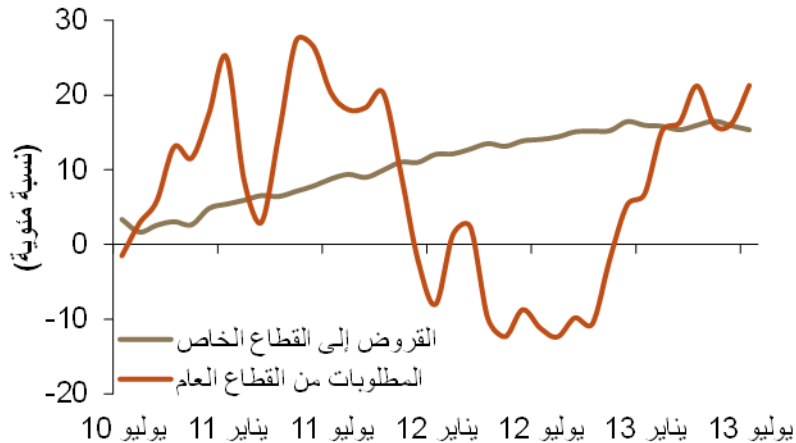
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

رئيس الدراسات والأبحاث

falturki@jadwa.com

شكل 1: القروض المصرفية (التغير السنوي)



الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



ارتفعت جميع معايير عرض النقود في يوليو.

نما النقد المتداول خارج النظام المصرفي. بأعلى مستوى له خلال 16 شهراً...

...ما أدى إلى دفع نمو القاعدة النقدية مرة أخرى إلى المنطقة الإيجابية.

أساس شهري) في يوليو مقابل 14,3 بالمائة لشهر يونيو. أيضاً نمت القاعدة النقدية، التي تعتبر أكثر معايير النقود سيولة، بنسبة 7,8 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في يوليو (0,6 بالمائة على أساس شهري). ورغم أن هذا النمو يدل على انتشار السيولة النقدية في مختلف أجزاء الاقتصاد، لكنه كذلك يزيد من المخاوف بشأن التضخم خاصة وأن النقد المتداول خارج النظام المصرفي تسارع بنسبة 14,5 بالمائة على أساس سنوي، مسجلاً أعلى مستوى له في ستة عشر شهراً. ونتيجة لزيادة السيولة، كسر مضاعف النقود مساره الصاعد الذي تواصل لشهرين هما مايو ويونيو، وتراجع إلى 4,94 بالمائة في يوليو.

استمرار تراكم الموجودات الأجنبية، وتوقعات بزيادة نمو

ارتفعت الموجودات الأجنبية للنظام المالي السعودي إلى مستوى قياسي بلغ 2,56 تريليون ريال في يوليو بفضل النمو القوي للإيرادات النفطية وربما أيضاً نتيجة لزيادة عائدات استثمارات "ساما". ارتفع متوسط سعر خام برنت إلى 108,6 دولار للبرميل في يوليو مقارنة بـ 103,2 دولار للبرميل في يونيو، كما زاد متوسط إنتاج المملكة من 9,6 مليون برميل في اليوم خلال يونيو إلى 9,7 مليون برميل في يوليو. فيما يتعلق بتوزيع الموجودات الأجنبية، انكشمت ودائع "ساما" لدى البنوك الأجنبية بنسبة 9 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في يوليو، في حين تسارعت استثماراتها في الأوراق المالية بنسبة 21,4 بالمائة وكذلك ارتفعت موجوداتها على شكل عملات أجنبية (باستثناء احتياطات الذهب) بنسبة 13,4 بالمائة. ويعود التراجع الملحوظ في ودائع "ساما" لدى البنوك الأجنبية جزئياً إلى إعلان حكومة المملكة مؤخراً عن دعم مصر بنحو 5 مليار دولار منها مليار واحد نقداً. ويتوقع أن تزداد وتيرة تراكم الموجودات الأجنبية خلال الأشهر القليلة القادمة نتيجة للمسار الصاعد لأسعار النفط وإنتاج المملكة من النفط، ولكنها ستظل دون مستواها الذي سجلته العام الماضي، حيث ارتفعت الموجودات الأجنبية منذ بداية العام وحتى يوليو بنحو 120 مليار ريال مقارنة بارتفاعها بحوالي 239 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي. وستدعم هذه المستويات من تراكم الاحتياطات الميزانية العامة للدولة، وهي تتفق مع توقعاتنا بأن تحقق الميزانية فائضاً يعادل نحو 6,3 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي رغم سياسة التوسع في الإنفاق المتبعة حالياً.

ساهم ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإنتاج في تحقيق تراكم إيجابي للموجودات الأجنبية...

...والتي أستثمر معظمها في سندات أجنبية...

...لكننا نتوقع زيادة أكبر في الموجودات الأجنبية خلال الأشهر القليلة القادمة نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

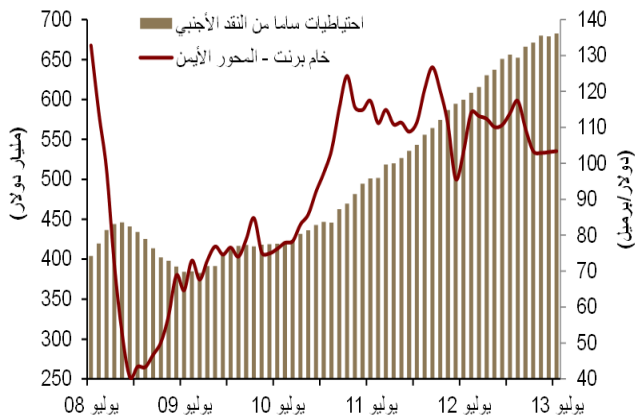
تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك قليلاً للشهر الثاني على التوالي في يوليو ليبلغ 138,3 مليار ريال، أي أقل من مستواه في يونيو بنسبة 0,1 بالمائة. ويعود هذا التباطؤ بالدرجة الأولى إلى تراجع إجمالي الموجودات الأجنبية بنسبة 0,8 بالمائة على أساس شهري ليصل إلى 212 مليار ريال، وفي المقابل تراجعت المطلوبات الأجنبية بنسبة 2 بالمائة. رغم تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك، نجد أن معدل هذه الموجودات إلى المطلوبات الأجنبية ارتفع إلى 2,9 مرة في يوليو مقارنة بـ 2,8 مرة في يونيو و 2,7 مرة في نهاية العام الماضي. وفيما يتعلق بوضعها الداخلي، فقد سجلت السيولة لدى البنوك السعودية بعض الانكماش ولكنها لا تزال قوية. تراجع فائض ودائع البنوك لدى "ساما" إلى 45 مليار ريال في يوليو، وهو أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2008. ويعود ذلك التراجع إلى الأموال الإضافية التي تم نشرها في الاقتصاد في شكل مطلوبات على القطاع الخاص وحيازة سندات خزانة وقروض إلى مؤسسات شبه حكومية، فضلاً عن تباطؤ نمو الودائع.

تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك للشهر الثاني على التوالي...

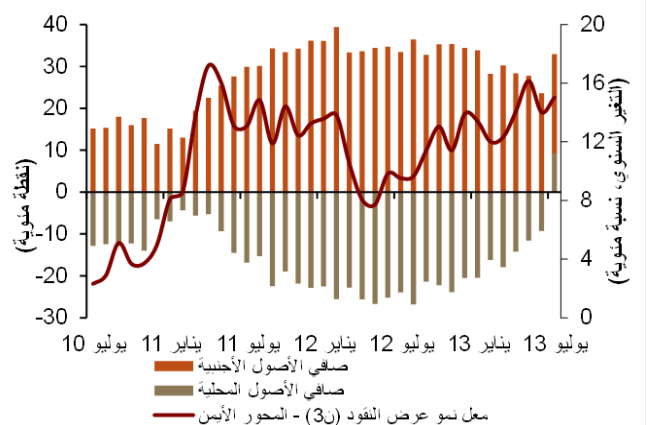
...لكن معدل الموجودات الأجنبية إلى المطلوبات سجل تحسناً.

انكماش فائض ودائع البنوك لدى "ساما" إلى أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2008.

شكل 3: الاحتياطات الأجنبية وأسعار النفط



شكل 2: مساهمة صافي الموجودات الأجنبية والمحلية في نمو عرض النقود الشامل (ن3)





القروض المصرفية إلى القطاع الخاص حافظت على نمو إيجابي

تباطأ نمو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص (مع استبعاد استثمارات الأوراق المالية) إلى 15,3 بالمائة على أساس سنوي في يوليو من 15,9 بالمائة على أساس سنوي في يونيو. كذلك تباطأت وتيرة النمو الشهري في قروض القطاع الخاص في يوليو إلى 1 بالمائة، وهو أدنى مستوى لها منذ نوفمبر العام الماضي. ويبدو أن هذا التباطؤ يعود إلى عوامل موسمية ترتبط بشهر رمضان أكثر منه نتيجة لتغييرات في رغبة البنوك في المخاطرة. بالقيمة المطلقة، زادت البنوك محافظها الائتمانية بنحو 10,9 مليار ريال في يوليو ما أدى إلى ارتفاع صافي القروض المصدرة خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو إلى 86,6 مليار ريال، بزيادة 4,4 بالمائة عن مستواها في نفس الفترة من العام الماضي. زادت المطلوبات الإجمالية على القطاع الخاص، التي تشمل الاستثمار في سندات خاصة، بنسبة 15,6 بالمائة على أساس سنوي في يوليو، لتبلغ 1,092 تريليون ريال.

كذلك تشير أحدث البيانات إلى أن البنوك حافظت على تخصيص محافظ استثمارية كبيرة لقروض التجزئة لتلبية الطلب المتنامي على القروض الاستهلاكية. ارتفعت وتيرة نمو هذا النوع من القروض في الربع الرابع لعام 2010، وظلت تسجل نمواً من خانتين على أساس ربعي منذ ذلك الحين. وتسارعت هذه الوتيرة مؤخراً لتسجل نمواً نسبته 24,5 بالمائة خلال الربع الأول من العام الجاري، وهو أعلى معدل نمو منذ البدء في نشر بيانات عن هذه القروض. وشكلت القروض الاستهلاكية 31 بالمائة من إجمالي القروض البنكية في نهاية مارس مقارنة بـ 27 بالمائة في نهاية عام 2010. ويعكس هذا النمو السريع قوة الطلب المحلي في المملكة الذي تعزز نتيجة لإصلاحات سوق العمل التي بدأت منذ عامين وزيادة عدد العاملين في القطاع العام والنمو القوي للنتائج الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وقد ارتفع تمويل القروض العقارية خلال الشهور الثلاث الأولى من العام الجاري بنسبة 23 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفع تمويل السيارات بنسبة 15 بالمائة. مستقبلاً، ستبقى القروض الاستهلاكية على الأرجح عنصراً أساسياً في محافظة القروض المصرفية إلى القطاع الخاص على معدل نموها برقم من خانتين خلال العاميين الماضيين، مدعومة بقوة الطلب المحلي وبصفة خاصة قروض تمويل المساكن وارتفاع الدخل المتاح للإنفاق.

نبي على توقعاتنا بأن تظل القروض المصرفية إلى القطاع الخاص قوية على الأرجح خلال الفترة المتبقية من العام، ولذلك نستبقي تقديراتنا للنمو السنوي للقروض عند 16 بالمائة. على هذا الأساس، نتوقع أن يزداد صافي القروض المصرفية المصدرة إلى القطاع الخاص خلال الفترة من أغسطس إلى ديسمبر من العام الجاري بنحو 67 مليار ريال. ورغم أن العرض والطلب على القروض المصرفية سيبقيان على الأرجح مرتفعان خلال تلك الفترة بفضل سلامة المعطيات الاقتصادية المحلية، إلا أنه يتوقع أن تؤثر المخاطر الجيوسياسية في المنطقة سلباً على مؤشرات الثقة في الأسواق، وبالتالي على ذلك النمو.

تباطأ نمو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص إلى 15,3 بالمائة في يوليو على أساس المقارنة السنوية...

...نتيجة لعوامل موسمية.

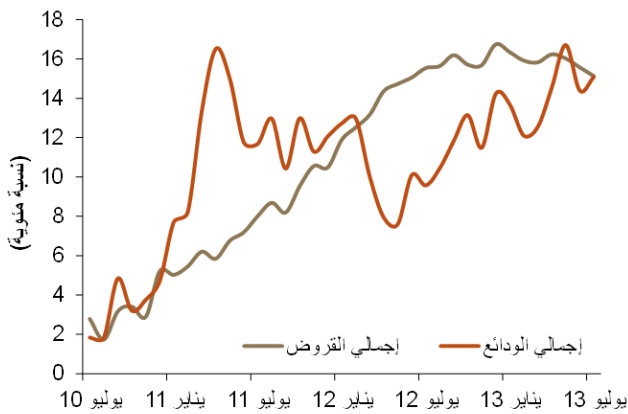
سجل نمو القروض الاستهلاكية أعلى معدل نمو له منذ البدء في نشر بيانات عن هذه القروض...

...نتيجة لعوامل محلية إيجابية شملت سرعة نمو الاستهلاك وقوة الطلب على المساكن...

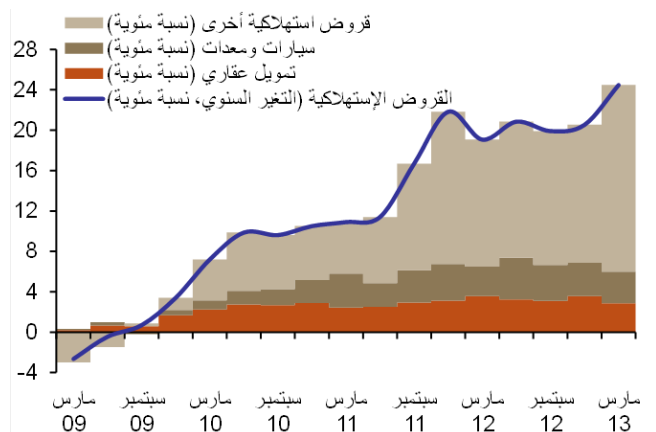
...هذه العوامل مجتمعة ستبقي على نمو القروض الاستهلاكية مرتفعاً.

نتوقع أن تسجل القروض المصرفية إلى القطاع الخاص نمواً يبلغ 16 بالمائة خلال هذا العام.

شكل 5: الودائع والقروض البنكية (التغير السنوي)



شكل 4: مكونات الإنفاق الاستهلاكي





زادت مطلوبات البنوك على القطاع العام بنسبة 0,3 بالمائة فقط في يوليو على أساس المقارنة الشهرية. وقد بلغت مطلوبات البنوك على القطاع الحكومي 266,6 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 21,3 بالمائة عن مستواها العام الماضي. ويعود نمو القروض الجديدة في يوليو بصفة أساسية إلى زيادة البنوك حيازتها من أدوات الخزنة التي ارتفعت بنسبة 1 بالمائة على أساس شهري، في حين تراجع استثماراتها في السندات بنسبة 6 بالمائة. كذلك ارتفعت القروض إلى مؤسسات القطاع العام غير المالية بنحو 4 بالمائة في يوليو لتصل إلى 48 مليار ريال، مقابل انكماشها بنسبة 0,8 بالمائة في يونيو.

استقرار الودائع المصرفية، مقابل أرباح قوية

استقرت الودائع المصرفية في يوليو في أعقاب تسجيلها تراجعاً طفيفاً في يونيو. واصلت أسعار الفائدة المنخفضة دعمها لفئة الودائع تحت الطلب التي لا ترتب عليها فوائد. وقد تعزز هذا المسار كذلك نتيجة لعوامل موسمية في يوليو الذي تزامن مع بداية شهر رمضان هذا العام. شكلت الودائع تحت الطلب نسبة 63 بالمائة من إجمالي الودائع في نهاية يوليو، مقارنة بـ 60 بالمائة في ديسمبر الماضي. زادت الودائع تحت الطلب بنحو 9,4 مليار ريال في يوليو، أو بارتفاع نسبته 1,1 بالمائة مقارنة بمستواها في يونيو، كما زادت بنسبة 20,3 بالمائة على أساس المقارنة السنوية. بالمقابل، تراجعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 2,5 بالمائة مقارنة بمستواها في يونيو، لكنها بقيت مرتفعة عن مستواها قبل عام بنسبة 6,1 بالمائة. أيضاً، انكمشت الودائع بعملات أجنبية للشهر الثاني على التوالي، متراجعة بنسبة 0,6 بالمائة في يوليو على أساس المقارنة الشهرية. ويعتبر هذا الانكماش طبيعياً، حيث من المعتاد أن يبدأ المودعون سحب ودائعهم خلال شهور الصيف.

وبما أن النمو الشهري للقروض المصرفية إلى القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية غير المالية (1,2 بالمائة) لم يكن متماشياً مع نمو الودائع، فقد تسارع معدل القروض إلى الودائع للنظام المصرفي ككل من 81,5 بالمائة في يونيو إلى 82,5 في يوليو، وهو أعلى مستوى له منذ نوفمبر الماضي.

لا تزال أرباح البنوك تواصل نموها بفضل الأوضاع المناسبة في المملكة، حيث تستفيد البنوك من انخفاض تكاليف التمويل وارتفاع الطلب على القروض وانخفاض وتيرة تراكم مخصصات الديون. ارتفعت الأرباح التراكمية للبنوك بنحو 4,6 بالمائة في يوليو على أساس المقارنة السنوية. وفي الواقع، سجلت الأرباح الشهرية مستويات قياسية جديدة للشهر الثالث على التوالي في يوليو مقارنة بنفس الشهور من الأعوام الخمسة الماضية (الشكل 7). ويأتي هذا الأداء متسقاً مع توقعاتنا بأن تتخطى أرباح البنوك هذا العام أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 34,7 مليار وقد سجلته عام 2006.

واصلت حيازة البنوك التجارية من أدوات الخزنة نموها في يوليو...

...في حين تراجعت حيازتها من سندات الحكومة.

بقيت الودائع المصرفية دون تغيير في يوليو...

...نتيجة لتراجع الودائع الزمنية والادخارية...

...في حين واصلت الودائع تحت الطلب ارتفاعها.

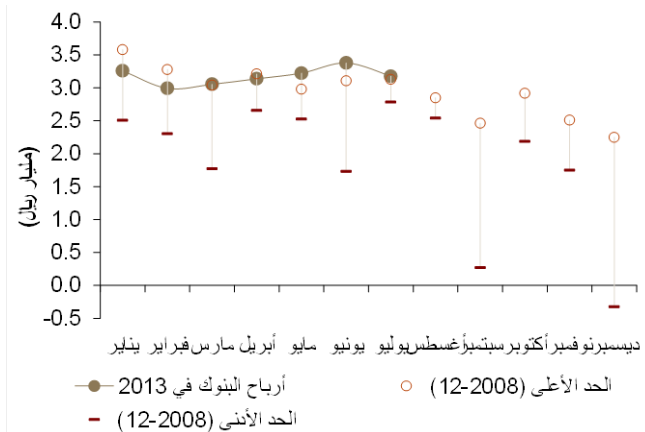
ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 82,5 بالمائة...

...وهو أعلى مستوى لها في 8 أشهر.

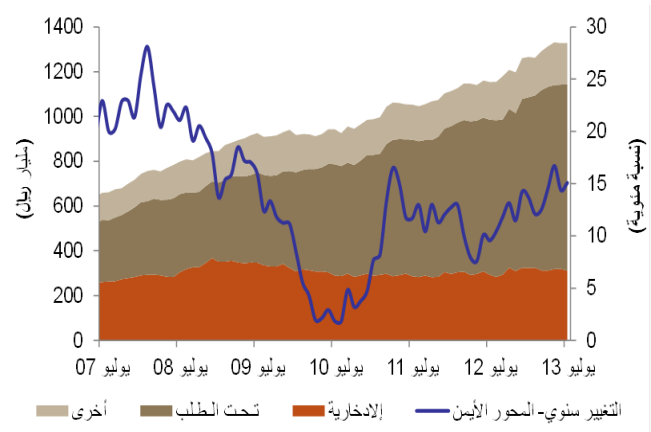
لا تزال أرباح البنوك تستفيد من سلامة الأوضاع في المملكة...

...وقد سجلت الأرباح الشهرية مستويات قياسية جديدة للشهر الثالث على التوالي في يوليو مقارنة بنفس الشهور من السنوات الخمس الماضية.

شكل 7: أرباح البنوك

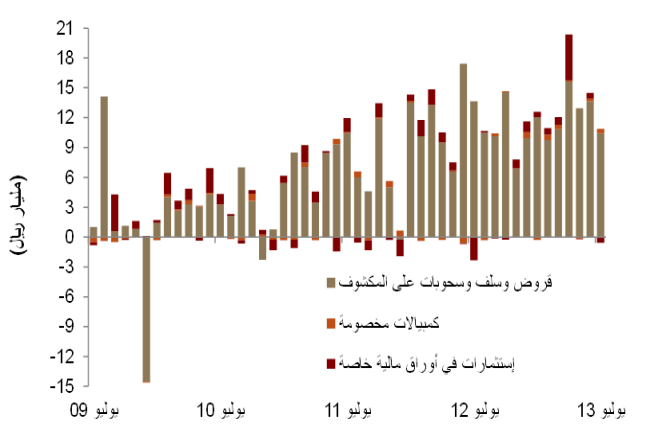


شكل 6: فئات الودائع البنكية

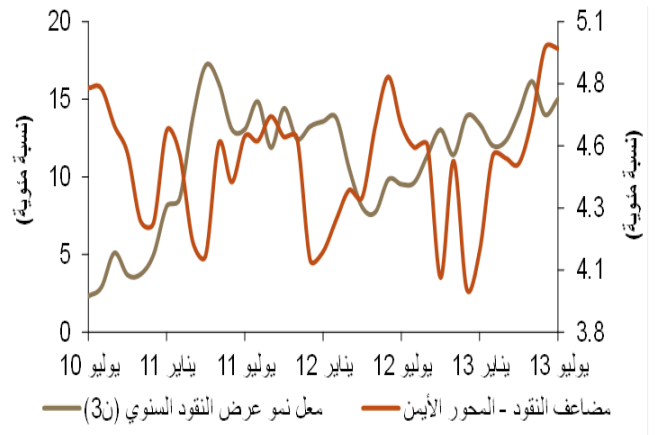




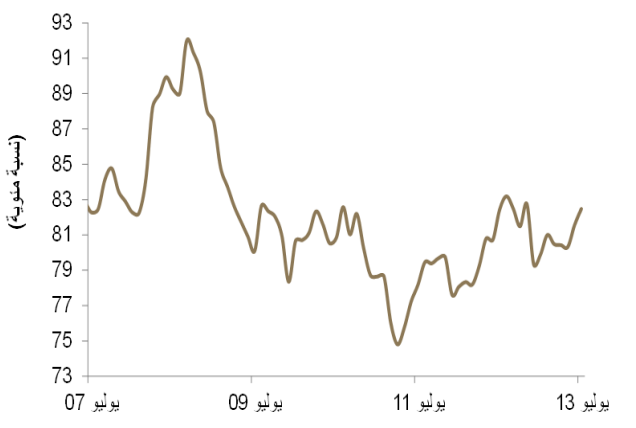
شكل 9: تباطؤ نمو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص جراء عوامل موسمية



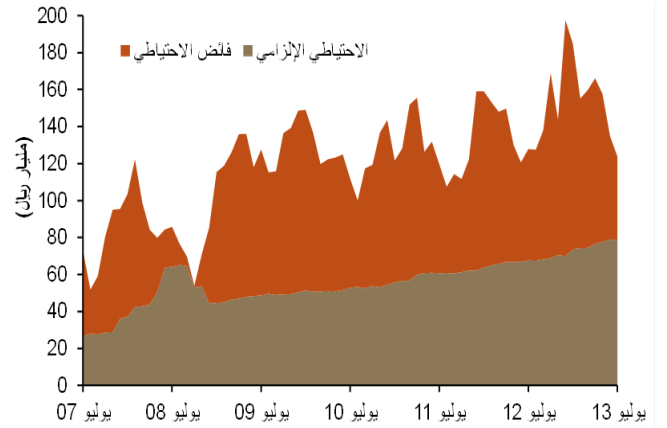
شكل 8: تسارع النمو السنوي لعرض النقود الشامل وتباطؤ مضاعف النقود



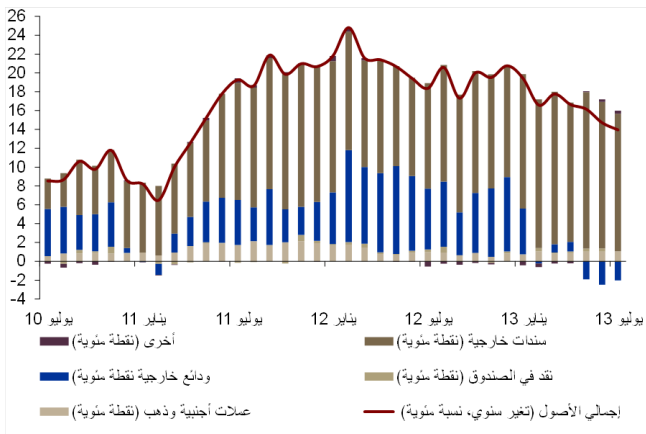
شكل 11: ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى 82,5 بالمائة نتيجة لنمو القروض بوتيرة أسرع من الودائع



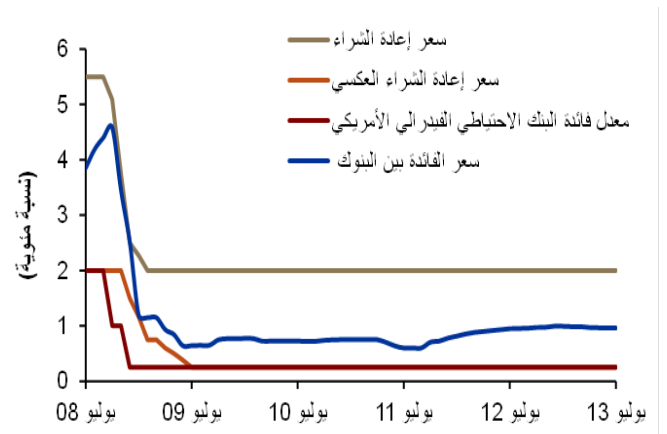
شكل 10: فائض احتياطي البنوك لدى "ساما" تراجع إلى أدنى مستوي له منذ نهاية 2008



شكل 13: ارتفاع الموجودات الأجنبية لدى "ساما" بسبب زيادة الاستثمارات في السندات الأجنبية



شكل 12: يتوقع أن تبقى سياسة أسعار الفائدة كما هي دون تغيير





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إعلانات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.